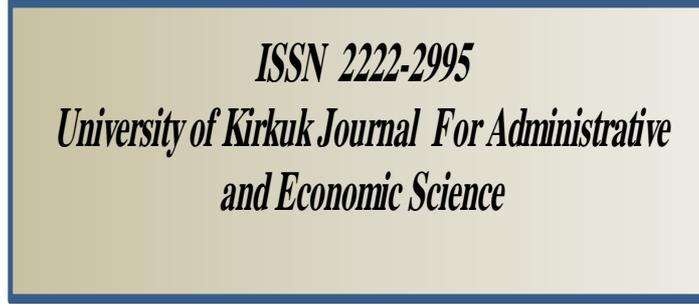


UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science



Al-Barwari Anmar Amin & Al-Hamondi Ahmed Hama. Monetary and fiscal policy and its impact on promoting industrial exports in Southeast Asian countries. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2024) 14 (4):359-373.

Monetary and fiscal policy and its impact on promoting industrial exports in Southeast Asian countries

Anmar Amin Al-Barwari¹, Ahmed Hama Al-Hamondi²

^(1,2) Department of Business Administration, Al-Hadba University College, Mosul, Iraq

anmar_ameen@uomosul.edu.iq¹
ahmedhama1979@gmail.com²

Abstract: The importance of this research stems from the urgent need to understand the relationship between monetary and fiscal policies and industrial exports in Southeast Asian countries. These countries face various economic challenges that require understanding the role of fiscal and monetary policies in promoting the industrial sector and stimulating industrial exports. To effectively manage macroeconomic policy, economic policymakers must have a comprehensive understanding of the mechanisms of monetary and fiscal policies' impact on industrial exports. The aim of this research is to analyze the impact of monetary and fiscal policies on industrial exports in the Southeast Asian group during the period 1990-2020. The estimation results show that both monetary and fiscal policies have a significant role in the long and short term. On the other hand, the results indicate that fiscal policy has a greater impact on industrial exports in these countries and both policies contribute to raising industrial export rates in Southeast Asian countries. Under these circumstances, it is better to put in place active fiscal and monetary policies to promote industrial exports in the long term. This study also seeks to analyze the macroeconomic environment and its effective role in the growth of industrial exports in Southeast Asian countries to form a broader perspective on the growth led by industrial exports. This study also analyzes the export policy environment for industrial goods in these economies that provided the procedural processes to promote and grow industrial exports. Given the strong growth experience of the newly industrialized economies during the 1970s and 1980s, such an analysis will help developing economies take a number of macroeconomic policy initiatives to move forward on the path of achieving higher growth.

Keywords: Industrial exports, fiscal policy, monetary policy.

السياسة النقدية والمالية وأثرها في تعزيز الصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا

أ.م. انمار امين البروراري^١، الباحث: احمد حمه الهموندي^٢

^(١,٢) كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل، الموصل، العراق

المستخلص: تأتي أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لفهم العلاقة بين السياسات النقدية والمالية والصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا. حيث تواجه هذه الدول تحديات اقتصادية متنوعة تستدعي فهم دور السياسات المالية والنقدية في تعزيز القطاع الصناعي وتحفيز الصادرات الصناعية. لإدارة السياسة الاقتصادية الكلية بفعالية، لا بد لصناع السياسات الاقتصادية من فهم شامل لآليات تأثير السياسات النقدية والمالية على الصادرات الصناعية، فالهدف من هذا البحث هو تحليل تأثير السياسات النقدية والمالية في الصادرات الصناعية لمجموعة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠، تظهر نتائج التقدير أن كل من السياسة النقدية والسياسة المالية لها دور كبير في الاجل الطويل والقصير. ومن ناحية أخرى، تشير النتائج إلى أن السياسة المالية أكثر تأثيراً على الصادرات الصناعية في هذه الدول وتساهم كلا السياستين في رفع معدلات الصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا. في ظل هذه الظروف من الافضل وضع السياسة المالية والنقدية النشطة لتعزيز الصادرات الصناعية في الاجل الطويل. كما تسعى هذه الدراسة الى تحليل بيئة الاقتصاد الكلية ودورها الفعال في نمو للصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا لتشكيل منظور أوسع للنمو الذي يقوده الصادرات الصناعية، كما تحلل هذه الدراسة بيئة سياسة التصدير للسلع الصناعية في هذه الاقتصادات التي قدمت العمليات الاجرائية لتعزيز ونمو الصادرات الصناعية. وبالنظر إلى تجربة النمو القوية للاقتصادات الصناعية حديثاً خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، فإن مثل هذا النوع من التحليل سيساعد الاقتصادات النامية على اتخاذ عدد من مبادرات سياسة الاقتصادية الكلية للمضي قدماً في مسار تحقيق نمو أعلى.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الصناعية، سياسة المالية، سياسة النقدية.

Corresponding Author: E-mail: anmar_ameen@uomosul.edu.iq

المقدمة:

تأتي أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لفهم العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا. ومن خلال استكشاف الخلفية الاقتصادية والأهمية الاستراتيجية لهذا الموضوع، يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في وضع توصيات فعالة تعزز الصادرات الصناعية وتعزز النمو الاقتصادي في هذه الدول.

يعد تأثير السياسة النقدية والمالية على الصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا موضوعاً مهماً يستحق الدراسة والتحليل العميق، حيث تؤدي السياسة النقدية والمالية دوراً حاسماً في تحديد مسار الصادرات الصناعية ومدى تأثيرها على اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا. ومن هذا المنطلق يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل لتأثير السياسة النقدية والمالية على الصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا وتحديد معاملات تأثير في الصادرات الصناعية، إضافة إلى ما تقدم إن مسألة العجز المالي التي يعاني منها دول جنوب شرق آسيا هي مجال المثير للجدل في السياسات الاقتصادية الكلية بسبب تأثيرها على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي بأكمله خاصة الصادرات والتجارة الخارجية.

يعد تشجيع الصادرات الصناعية هدفاً مهماً وأساسياً لرفع معدلات النمو الصناعي أولاً ثم النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا حيث يحاول هذا البحث تقدير تأثير كل من السياسات المالية والنقدية لتحقيق في رفع معدلات الصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا. ومن خلال بيانات نهتم أولاً بدراسات السابقة لهذا الموضوع، وهناك عدد كبير من الدراسات المخصصة لتحليل تأثير متغيرات النقدية والمالية، ثانياً نهتم بدور السياسة النقدية والسياسة المالية وتأثيرها على الصادرات الصناعية في الاجل الطويل والقصير. مما تتطلب من القطاع الصناعي ضرورة إيجاد سياسة مالية مناسبة وسياسة نقدية كافية لتحقيق النمو الصادرات الصناعية. وما لم يتم اتخاذ تدابير محددة لضمان سياسة مالية مناسبة، فقد لا يتحقق نمو الصادرات الصناعية على الرغم من استقلال البنوك المركزية والتزامه باستقرار الاسعار وانخفاض التضخم في الدول العينة. الامر الذي سيساعد في تقييم التطبيق القياسي لكل من الأنظمة سواء المهيمنة المالية او النقدية في اقتصاديات هذه الدول. وتلخص خطة الدراسة فيما يلي:

فالجاء الاول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغيرات المفسرة والمستخدمه في البحث، اما الجزء الثاني: الية تأثير للسياسة المالية والنقدية في نمو الصادرات الصناعية، وتم عرض النتائج القياسية في الجزء الثالث، اما في الجزء الاخير سيتم عرض الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول

اولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من التركيز على أهمية التصدير للدول عينة البحث للنهوض بواقعهم الاقتصادي وان زيادة التصدير مرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية لذا سنبحث هذا البحث في كيفية تحفيز الصادرات الصناعية من خلال عدد من المتغيرات النقدية والمالية والتي هي (سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم وعرض النقد والايادات والنفقات العامة والايادات الضريبية ورصيد الموازنة)

ثانياً: مشكلة البحث

تم وضع مشكلة البحث في التساؤلات الآتية: -

١. هل تتأثر الصادرات الصناعية بالسياسات النقدية والمالية؟
٢. هل ان كل من السياسة المالية والنقدية لها الية تختلف بالتأثير عن غيره من المتغيرات؟

ثالثاً: أهداف البحث

- نسعى من خلال هذه البحث الى تحقيق العديد من الاهداف والتي من اهمها ما يلي :
- 1- تحديد المتغيرات السياسية المالية والنقدية والتي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار لدفع عجلة التصدير، وتجنب المتغيرات التي يكون لها تأثير سلبي على سياسة التصدير
 - 2- بناء نموذج قياسي لمعرفة تأثير السياسة المالية والنقدية في تحفيز الصادرات الصناعية
 - 3- معرفة درجة استجابة السياسة المالية والنقدية لسياسة التصدير السلع الصناعية

رابعاً: فرضية البحث

تتطلب دراسة من فرضية مفاده: -

- 1- تؤثر كل من متغيرات ومكونات السياسة المالية والنقدية في نمو صادرات الصناعي في الاجل الطويل والقصير.
- 2- تكون السياسة المالية أكثر تأثير من السياسة النقدية في الاجل الطويل

خامساً: منهجية البحث

للوصول الى تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته سيتم استخدام المنهج الوصفي في توظيف الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات البحث، فضلاً عن المنهج القياسي الكمي لقياس اثر السياسة النقدية والمالية المؤثرة على الصادرات الصناعية، إحدى الطرق لفهم آليات السياسة والتفاعلات هي بناء نموذج اقتصادي في شكل نظام قابل للتنفيذ من المعادلات، واستخدامها لدراسة تجريبية. أحد الأساليب هو استخدام نموذج نظري أساسي قد يعتمد الباحثون نموذج الانحدار غير مرتبط ظاهرياً وتسمى بالتقنية (Panel Sure) أو نموذج المتجه تصحيح خطأ (VECM) لتقدير معاملات نموذجهم الاقتصادي

سادساً: مدة البحث ودول العينة ومبررات اختيارها:

كما ذكرنا سابقاً ومن أجل تقدير وتحليل الجانب القياسي وبما أننا سوف نقوم باستخدام أسلوب جمع البيانات (Panel Data) أي دمج المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية في آن واحد، فلا بد لنا من تحديد الحدود الزمانية والمكانية للبحث. فمن أهم مبررات هي:- مبررات اختيار العينة: تم اختيار دول العينة كونها متشابهة في اتباع سياسة التصنيع الموجه للتصدير للسلع الصناعية منذ إن بدؤوا جهداً كبيراً للتنمية الصناعية فضلاً عن كون الصادرات تشكل نسبة كبيرة ومهمة من الدخل القومي لهذه الدول ومن ثم كون هذه الدول متشابهة في هيكلية القطاعات الاقتصادية وفي نمو الاقتصادي والسكاني والاجتماعي.

مبررات الاختيار المدة تم استخدام فترة الزمنية مداها احدى وثلاثون عاماً غطت المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) كأساس للتحليل والتقدير لأن أغلب الدول في هذه المدة شهدت اتجاهاً حاداً نحو زيادة في الصادرات وتوسعاً في الإنتاج، والنمو المالي، وزيادة في نمو الاقتصادي في هذه المدة

مبررات اختيار البحث: لم تعد انتهاج سياسة اقتصادية محددة حصراً ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الاسواق الدولية امام عولمة الاقتصاد لذلك فمن ضروري توفير مناخ متمثل ببيئة الاقتصادي الكلي السليمة من قبل الدولة وتهيئة بيئة أعمال ملائمة تهدف الى خلق البيئة المواتية لتحفيز الصادرات الصناعية

اما بالنسبة للحدود المكانية للبحث: فدراسة كيفية تأثير سياسات الاقتصادية الكلية على تحفيز الصادرات الصناعية تم تقسيم الدول متشابهة في خصائص الاقتصادية والاجتماعية حسب تصنيفات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والدراسات السابقة والذي يعتمد على المناطق الجغرافية أو الإقليمية في تقسيم عينة البحث الى دول جنوب شرق اسيا (كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلند)

سابعاً: الدراسات السابقة لأثر المتغيرات النقدية والمالية على الصادرات:

يعد موضوع محددات الصادرات الصناعية من المواضيع الهامة التي استرعت اهتمام العديد من الباحثين وخاصة باحثي الاجانب تمثل بشكل أبحاث وورش عمل فضلاً عن الكتب والندوات والمؤتمرات العالمية في العديد منها بغية الوصول إلى الأفكار التي تتضمنها تلك البحوث وبالأخص ما يتعلق بموضوع هذا الدراسة وإعادة صياغة الأمثلة التي تصدت لدراسة موضوع اداء الصادرات بشكل عام والصادرات للقطاع الصناعي بشكل خاص الى عدة نماذج حسب الطريقة التي تناولت بها الدراسة هذا الموضوع:

- 1- قدم الباحثان لخضر وبوفحص، ٢٠١٦، دراسة بعنوان (اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤))

هدفت الدراسة الى معرفة اثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة، البطالة، العرض النقدي على ميزان المدفوعات في الجزائر واستخدمت المتغيرات الاتية (سعر الصرف وسعر الفائدة، البطالة، العرض النقدي، صادرات، استيرادات)، اما النموذج المستخدم في الدراسة اعتمدت الدراسة على نموذج (VAR)، ومن أهم نتائج الدراسة هو ان سعر الصرف والبطالة وعرض النقدي لهما اثر معنوي في ميزان المدفوعات الجزائرية.

- 2- اما رسالة ماجستير لـ(طالب الله)، ٢٠١٦، بعنوان (اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مساهمة الصادرات غير البترولية في الحجم الكلي للصادرات خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤))

كانت هدف من هذه الدراسة معرفة الأسباب التي أدت الى انخفاض مساهمة الصادرات غير البترولية في الحجم الكلي للصادرات خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤م)، كذلك دراسة أثر ضرائب، والتمويل وسعر الصرف على مساهمة الصادرات غير البترولية في الحجم الكلي للصادرات.

واستخدمت المتغيرات الاتية (ضرائب، والتمويل، وسعر الصرف، والصادرات غير البترولية)، اما النموذج المستخدم في الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة أن ضعف التمويل الممنوح للصادرات غير البترولية أثر سلباً على مساهمتها في الحجم الكلي للصادرات، إضافة لذلك زيادة واضحة في مساهمة الصادرات غير البترولية في الحجم الكلي للصادرات خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤م) وهي المدة التي اعقبت انفصال الجنوب السودان عن السودان، وفقدان الدولة لما يقارب ٧٥٪ من إيراداتها النفطية، ومن أهم توصيات الدراسة تخفيض الرسوم والضرائب المفروضة على الصادرات غير البترولية، ومراجعة السياسات النقدية والتمويلية بالتشاور مع الجهات ذات الصلة وربطها بالخطط القومية والاستراتيجية والبرامج الاقتصادية لضمان تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

٣- قدم باحثون (Jacob et al) عام (2021) دراسة بعنوان (Impact of Exchange Rate and Inflation on the) (the Indian Economy: An Empirical Analysis Export Performance of

تعد هذه الدراسة محاولة لتحليل محددات الصادرات في الهند لمدة (١٩٩٥-٢٠٢١)، مع الإشارة بشكل خاص إلى التضخم وسعر الصرف واثرها على الاداء التصدير في الاقتصاد الهندي، حيث للصادرات دور كبير في الأداء الاقتصادي في الهند، واستخدامها كل من متغيرات المفسرة ((سعر صرف ، ومعدل تضخم ، الميزان التجاري) واثرها في الصادرات، تم استخدام ونموذجين (نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ونموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)). لدراسة العلاقة طويلة المدى بين متغيرات الاقتصاد الكلي وصادرات، والعلاقة قصيرة الاجل (الديناميكية) بين متغيرات النموذج على التوالي. تشير النتائج المستمدة من هذه الدراسة إلى أن جميع المتغيرات ذات دلالة إحصائية للتأثير على أداء الصادرات، أي أن سعر الصرف والتضخم لهما تأثير معنوي على أداء الصادرات في الهند.

وتشير هذه النتائج ان تأثير الايجابي للسياسات النقدية في إدارة التضخم ونظام سعر الصرف لتعزيز الصادرات في الهند ستؤدي الى تحقيق معدل النمو للاقتصادي، حيث تؤدي الصادرات دوراً متزايد الأهمية في الأداء الاقتصادي في الهند، فضلاً عن ذلك يساعد ارتفاع سعر الصرف على الحد من التضخم، والحفاظ على ميزان تجاري مناسب، وتعزيز صادرات السلع المحلية، وبالتالي النمو الاقتصادي في الهند.

المبحث الثاني: الية تأثير السياسة النقدية والمالية على الصادرات الصناعية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية لكافة الدول بغض النظر عن طبيعة فلسفتها وأنظمتها الاقتصادية، وذلك لدورها الحيوي والفعال في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي؛ حيث ترتبط السياسة المالية (الإنفاقية، الإيرادية، والإقتراضية) بالإجراءات المتبعة واستخدام أدواتها من قبل صانعي السياسة المالية في الدولة. لقد واجهت دول جنوب وشرق آسيا عجزاً مالياً مستمراً على مدى العقود الثلاثة الماضية. وقد كان هذا العجز المالي مثيراً للقلق إلى حد ما بسبب تأثيره على نمو الصادرات وبالتالي على النمو الاقتصادي. ولتحقيق هذه الغاية، ولهذا الغرض، سوف نعرض العلاقة بين السياسة المالية ونمو الصادرات الصناعية، بما في ذلك مساهمة النفقات الحكومية (GEs) والإيرادات الحكومية (GRs) والإيرادات الضريبية في نمو الصادرات. على مدى العقدين الماضيين. ففي حالة السياسة المالية التوسعية فإن تأثير التوسع المالي في داخل في الدولة، ينتقل الاقتصاد من التجارة المتوازنة إلى العجز التجاري. وذلك لأنه بسبب التوسع المالي، يزداد الاستهلاك المحلي ويتناقص الادخار الوطني (S = Y - C - G). وسيصبح صافي تدفق رأس المال إلى الخارج سلبياً مما يزيد الاستيرادات على الصادرات، وبالتالي يصبح صافي الصادرات سالباً. أي إن التغيير في السياسة المالية الذي يقلل من الادخار الوطني ويزداد الاستهلاك المحلي يؤدي إلى العجز التجاري. وبالمثل، فإن تخفيض الضرائب سيزيد من الدخل المتاح (تخفيض الضرائب سيزيد من الاستهلاك) (Carbaugh.2020.454)

ونظريا غالبا ما يتم الربط بين السياسة المالية ونمو الصادرات من خلال نهج الاستيعاب او الامتصاص (النظرية الكينزية) حيث يوضح نهج الاستيعاب نظرة ثاقبة في تأثير السياسة المالية وادواتها على الميزان التجاري بشقيه الصادرات والاستيرادات يبدأ نهج الاستيعاب بفكرة ذلك ان قيمة الناتج المحلي الإجمالي (Y) يساوي مستوى الإنفاق الإجمالي. يتكون إجمالي الإنفاق من الاستهلاك (C)، الاستثمار (I)، النفقات الحكومية (G)، وصافي الصادرات (X-M). يمكن كتابة هذه العلاقة على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots (1)$$

ثم يتم دمج نهج الاستيعاب $C + I + G$ الى مصطلح واحد A يشار إليه بالاستيعاب، ويشير الى صافي الصادرات $(X - M)$ بـB، فاذن إجمالي الناتج المحلي يساوي مجموع الاستيعاب زائد صافي الصادرات:

$$Y = A + B \dots \dots (2)$$

يمكن إعادة كتابة هذا على النحو التالي

$$B = Y - A \dots \dots (3)$$

هذا التعبير يوحي بأن الميزان التجاري B يساوي الفرق بين إجمالي الناتج المحلي (Y) ومستوى الاستيعاب (A). إذا تجاوز الناتج القومي الاستيعاب المحلي، فسيكون الميزان التجاري للاقتصاد إيجابياً أي صادرات أكبر من الاستيرادات. على العكس من ذلك، يشير الميزان التجاري السلبي إلى أن الاقتصاد ينفق بما يتجاوز قدرته على الإنتاج. يتنبأ نهج الاستيعاب بأن نمو الصادرات لها

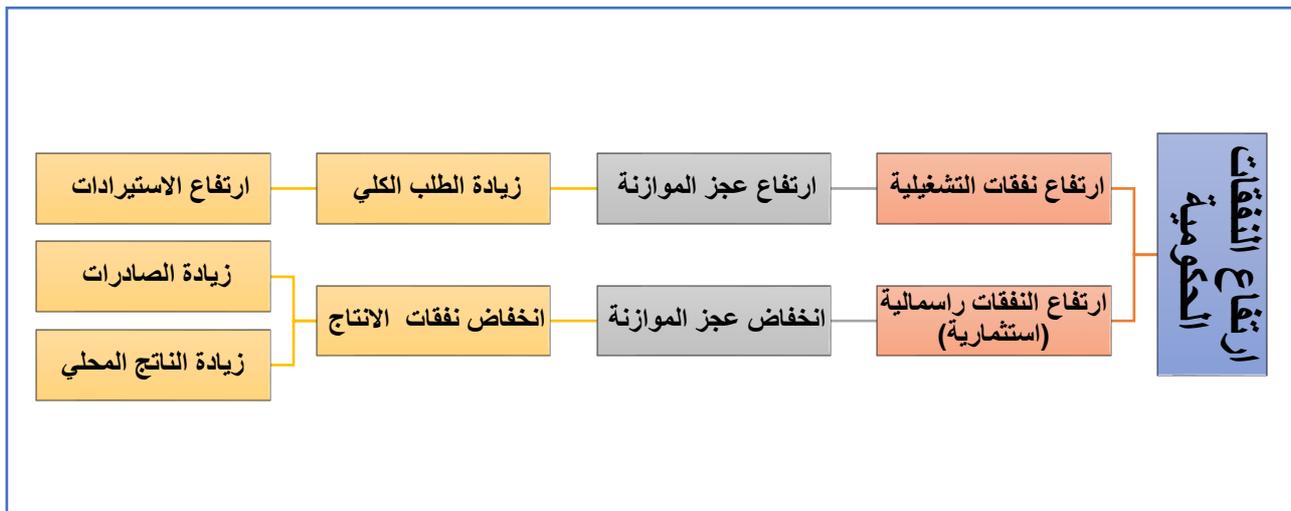
دور كبير في معالجة العجز في الميزان التجاري عند اتباع سياسة مالية سليمة. هذه العلاقة تعني أنه يجب على الدولة زيادة ناتجها الإجمالي (زيادة صادراتها)، أو تقليل امتصاصها (انخفاض استيراداتها)، أو القيام بمزج بين الاثنين. (عاشور، ٢٠٢١، ٤)

يرى (Adolf Wagner) أن النمو الاقتصادي هو سبب الإنفاق العام ودافع كينز عن الحجة القائلة بأن الإنفاق العام هو سبب النمو الاقتصادي. ووفقاً للاقتصاديين الكينزيين فإن العجز في الموازنة الناتج عن زيادة النفقات العامة مما أدى إلى زيادة الإنتاج المحلي، ومن ثم توسيع الاقتصاد وبالتالي تشجيع استثمارات القطاع الخاص وبالتالي زيادة الصادرات. (الفتلاوي، ٢٠٢٠، ٣٦)

وفقاً لنظرية الكينزية إن الإنفاق الحكومي أحد مكونات الإنفاق المستقل الذي يمكن أن يؤثر في الصادرات والاستيرادات لدولة وبدوره يمكن أن يؤثر على الطلب والعرض والسلع والخدمات في كل من الأسواق المحلية والدولية. (عايب، ٢٠١٠، ٢٠٠)

يمكن تحليل دور الإنفاق الحكومي في الصادرات من وجهات نظر مختلفة، نتيجة تقسيم الإنفاق الحكومي إلى كل من (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) فقد قام (Narvaez) بتحليل تأثير عنصرين من الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وتوصلوا إلى أن تأثير معنوي للإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على النمو الاقتصادي، في السنوات الأخيرة كان هناك اهتمام متزايد بتحفيز النمو الاقتصادي من خلال إجراءات حكومات جنوب وجنوب شرق آسيا التي تساعد أنشطة التصدير للشركات الواقعة داخل حدودها، يمكن أن يتأثر الطلب على الموارد الإنتاجية بزيادة الصادرات، كما إن الزيادة في الإنفاق الحكومي الناتجة عن السياسة المالية التوسعية دون أية إجراءات تعويضية في الضرائب ستولد زيادات توسعية في الطلب الكلي مما سيترك أثره في ارتفاع الاستيرادات التي ستزداد على الأرجح نسبة إلى حجم الصادرات لتولد تدهوراً في الحساب الجاري الخارجي. (Narvaez, 2012, 39-50)

عموماً الفكرة الأساسية كما في الشكل (١) فإن زيادة النفقات الحكومية الاستهلاكية ستؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة وبالتالي زيادة الاستهلاك المحلي من خلال زيادة الطلب الفعلي مسبباً ارتفاعاً في الاستيرادات لتلبية الحاجة المحلية وبالتالي انخفاضاً في الصادرات أو قد تؤدي إلى التضخم وتؤثر سلباً على الصادرات أما في حالة ارتفاع النفقات الحكومية الرأسمالية فتؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج مما يولد زيادة في حجم الصادرات.



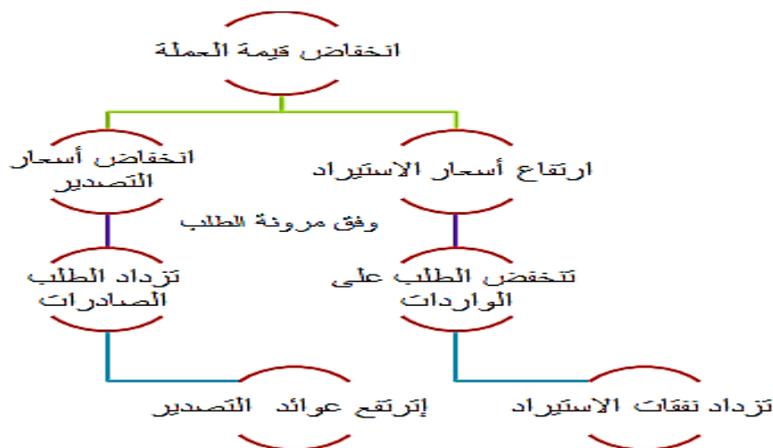
الشكل (١): علاقة النفقات الحكومية بالصادرات
الشكل من اعداد الباحثان باعتماد على

Narvaez, Raul Chamorro, (2012), The Composition of Government Spending and Economic Growth in Developing Countries: The Case of Latin America, OIDA International Journal of Sustainable Development, Vol. 5, No. 6,

أما العلاقة بين الإيرادات الحكومية والصادرات متعددة الأوجه. عندما تكون هناك سياسات موجهة لرفع معدلات نمو الصادرات من قبل الحكومة من خلال الاستفادة من الإيرادات الحكومية وتمويل هذه السياسات التي من شأنها تعزيز هذا القطاع التصديري من ناحية، ومن ناحية أخرى، يمكن للصادرات أن تعزز إيرادات الحكومة بشكل كبير. حيث تعد العلاقة بين الإيرادات الحكومية والصادرات جانباً حاسماً من الأنشطة الاقتصادية والاستقرار المالي لأي الدولة (Maolana, 2004, 149).

كذلك تؤثر السياسة الضريبية على الصادرات حسب الخطة الاقتصادية والأهداف التي يعمل من خلالها واضعو السياسات الاقتصادية العامة للدولة ومنها السياسة الضريبية، وبالتالي فقد تستخدم الإيرادات الضريبية كوسيلة لتشجيع ودعم التصدير، كما قد تستخدم كوسيلة للحد من التصدير، قد تكون دورها كعامل محفز حيث تقوم الضرائب بدور مهم في دعم عمليات التصدير عن طرق الإعفاءات والحوافز الضريبية التي تشجع المشروعات على مواصلة الأنشطة المرغوبة اقتصادياً، وتشجيعها على إنتاج السلع الموجهة للتصدير، إذ تعد حوافز التصدير عموماً أحد الجوانب الهامة في مجال تشجيع الصادرات. (عبد العال، ٢٠٢١، ٥٠٤-٥٨٥)

الشكل (٢) يوضح تأثير خفض الضرائب على متغيرات المالية الأخرى والنقدية والتجارية ومن ثم على الصادرات



الشكل (3): أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والاستيرادات

المصدر: ROBERT J. CARBAUGH, 2020, International Economics, 7th edition, Cengage Learning, Inc, Boston, USA, p- 448

المبحث الثالث: الجانب القياسي التحليلي وتقدير النموذج

لإبراز الاتجاهات العامة للدراسات الاقتصادية وتحديد خصائصها وتحليل العلاقة المتداخلة فيما بينها وفق أسس عملية وموضوعية بعيدة عن التحيز والتخمين يتم من خلال استخدام النماذج القياسية الحديثة. من أجل الحصول على نتائج سليمة ومنهجية للمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة وتجنب المشاكل التي تظهر عند تقدير النموذج ومحاولة معالجتها على أساس منهجية قياسية صحيحة نستخدم نموذج الملائم للبيانات الموجودة وفق فرضية البحث ومتغيراتها وهي نماذج بيانات (Panel Data)، لذلك تم تطوير نظرية الاقتصاد القياسي للتعامل مع بيانات (Panel Data) إلى حد كبير لمجموعات البيانات حيث كان عدد مشاهدات السلاسل الزمنية (T) كبيرة جدا ولكن عدد المجموعات أو الأفراد (N) كان صغيرة وهذا ما يسمى بـ (Longitudinal data) حيث يمثل تحليل البيانات الطولية مزيجاً من مقطع عرضي و السلاسل الزمنية. (Baltagi, 2005, 145) كما تم استكمال البيانات الناقصة باعتماد الأساليب الإحصائية في تقدير القيم الناقصة من خلال (المتوسطات المتحركة أو المتوسطات الحسابية).

أولاً: صياغة النموذج:

يكون لكل لسياستين بالشكل الآتي:

(1) لآثر سياسة النقدية على الصادرات الصناعية

$$f(MA) = \beta_0 + \beta_1 M2 + \beta_2 INF + \beta_3 r + \varepsilon_{tn} \dots \dots \dots (4)$$

(2) لآثر سياسة المالية على الصادرات الصناعية

$$f(MA) = \beta_0 + \beta_1 REV + \beta_2 TAX + \beta_3 EXP + \beta_4 S\&D B + \varepsilon_{tn} \dots \dots (5)$$

ثانياً: مؤشرات ومتغيرات السياسة النقدية والمالية:

من خلال الجدول نبين المتغيرات المستخدمة في التحليل والتي تمثل كل من سياسة النقدية والمالية

جدول (1): وصف متغيرات البحث

مصادر بيانات المتغيرات	النوع	الرمز	الدلالة
WB + IMF + ADB	%	M2	عرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
	%	INF	معدل التضخم
	%	EXCh	معدل سعر الصرف عملة المحلية مقابل دولار امريكي
	%	r	معدل سعر الفائدة
WB + IMF + OECD	M\$	REV	الإيرادات الحكومية
	M\$	TAX	الإيرادات الضريبية
	M\$	EXP	النفقات الحكومية
	M\$	S&D B	رصيد الموازنة (عجز أو فائض)
UNIDO	M\$	MA	الصادرات الصناعية

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسات السابقة والنشرات الرسمية.

في هذه الدراسة يتم الاعتماد على طرق البيانات (Longitudinal Panel data) وجذر الوحدة والتكامل المشترك والانحدار غير مرتبط ظاهرياً ونماذج تصحيح الخطأ معاً، لقياس اثر سياسات النقدية والمالية على تعزيز صادرات في دول جنوب شرق اسيا. على مدى العقد الماضي، تم إجراء الكثير من الأبحاث حول الاستقرارية والتكامل المشترك في بيانات (Panel Data) مع السلاسل الزمنية المتكاملة، وذلك بسبب توفر مجموعات بيانات جديدة حيث يكون بُعد السلسلة الزمنية وبُعد المقطع العرضي بنفس الترتيب. لذلك نعتد على الاجراءات والاختبارات متسلسلة وفق شروط وقواعد الاقتصاد القياسي لتقدير نتائج اثر السياسات النقدية والمالية على تحفيز الصادرات في دول جنوب شرق اسيا

ثالثاً: تقدير اثر السياسة المالية على الصادرات في دول جنوب شرق اسيا

١. اختبار استقرارية لبيانات (Panel Data) :

قمنا باستخدام اختبارين والتي هما (Fisher-PP و Fisher-ADF) لكشف عن درجة استقرارية البيانات (Panel Data) في كلا الحالتين (عند المستوى، والفرق الاول) للمتغيرات قيد الدراسة كما موضحة في الجدول ادناه:-

الجدول (٢): نتائج اختبار استقرارية لبيانات (Panel Data) للمتغيرات قيد الدراسة

المتغير	نوع الاختبار	المستوى	قيمة الاختبار	p-Value	النتيجة
Ma	Fisher-ADF	Level	0.28164	0.9996	UnStable
		First D	55.1267	0.0000	Stable
	Fisher-PP	Level	0.17053	0.9999	UnStable
		First D	55.4623	0.0000	Stable
EXPE	Fisher-ADF	Level	0.12921	1.0000	UnStable
		First D	20.9760	0.0019	Stable
	Fisher-PP	Level	0.11274	1.0000	UnStable
		First D	30.3217	0.0000	Stable
REV	Fisher-ADF	Level	0.43092	0.9986	UnStable
		First D	31.8821	0.0000	Stable
	Fisher-PP	Level	0.34770	0.9992	UnStable
		First D	35.0468	0.0000	Stable
TAX	Fisher-ADF	Level	0.48010	0.9981	UnStable
		First D	40.1697	0.0000	Stable
	Fisher-PP	Level	0.39283	0.9989	UnStable
		First D	33.3056	0.0000	Stable
S & P B	Fisher-ADF	Level	6.53055	0.3664	Unstable
		First D	44.5192	0.0000	Stable
	Fisher-PP	Level	5.54894	0.4756	Unstable
		First D	63.3183	0.0000	Stable

- المستويات المعنوية (P-Values) هنا تمثل (5%) أو أقل.
- المتغيرات المعنوية عند المستوى (I(0)) لا يحسب لها جذر الوحدة عند الفروق الأولى (I(1)).
- الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

يُلاحظ من الجدول (٢) أن جميع المتغيرات السياسية المالية بعد أخذ الفروق الأولى لها عند (I(1)) مستوى معنوية (٥٪) سواء كانت عند اختبار (Fisher-PP و Fisher-ADF) ، إذ بلغت قيم الاحتمالية لها أقل من (٥٪).

٢. اختبارات التكامل المشترك: Fisher- χ^2 Cointegration Test

إن الخطوة الثانية بعد اختبار جذر الوحدة واكتشاف أن هناك متغيرات غير مستقرة عند (I(0)) هي اختبار التكامل المشترك. يبين جدول (٣) نتائج اختبار (Fisher- χ^2) المطور من قبل (Maddala) و (Wu) لدول جنوب شرق اسيا من العلاقة طويلة الأجل.

جدول (٣): نتائج اختبار (Fisher- χ^2) للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE (s)	Fisher Stat. (From Test)	Prob.	Fisher Stat. (From Max-Eigen Test)	Prob.
None	103.9	0.0000	68.11	0.0000
At most 1	68.76	0.0000	60.13	0.0000
At most 2	18.74	0.0009	17.33	0.0017
At most 3	5.904	0.2064	6.373	0.1729
At most 4	2.916	0.5720	2.916	0.5720

• إن المتغيرات المستقرة عند المستوى (I(0)) لا تدخل في اختبار التكامل المشترك لانها مستقرة بذاتها إلا إذا كانت متغير استجابة.

- الاحتمالية محسوبة باستخدام توزيع χ^2 .
- الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

يوضح الجدول (٣) أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وإن عدد متجهات التكامل المشترك ثلاثة، ذلك لأن قيمة الاحتمالية لم تتجاوز (٥٪) إلا عند الوصول للمتجه الثالث ولكل من إحصائية الأثر والقيمة المميزة. لذلك فإن هناك علاقة أجل طويل.

٣. نتائج تقدير السياسة المالية طويلة الأجل

بعد اجراء اختبار تكامل المشترك لمتغيرات تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لأثر سياسات المالية على تحفيز الصادرات في دول جنوب شرق اسيا باستخدام تقنية (SURS)، لأنها قدمت أفضل النتائج.

جدول (٤): نتائج تقدير العلاقة طويلة لسيااسات المالية في دول جنوب شرق اسيا

Variables	Coff.	Std. Error	t_stat.	Prob.
REV	4.212996	1.459434	2.886733	0.0048
S_P_B	-4.090607	1.583234	-2.583704	0.0113
EXP01	-3.954699	1.442121	-2.742281	0.0073
TAX	1.833585	0.321346	5.705955	0.0000
C	27791.44	6522.844	4.260632	0.0000
R-squared	0.870113	Mean dependent var		3.342896
Adjusted R-squared	0.847945	S.D. dependent var.		2.563447
S.E. of regression	1.005116	Sum squared resid		94.96427
F-statistic	242.6462	Prob(F-statistic)		0.000000

** significant at 5% level

الجدول من اعداد الباحثان باعتماد على برنامج (EVIWS 10)

يلاحظ من الجدول (٤) أن جميع المعاملات معنوية عند مستوى (٥٪)، إذ إن قيمة (t) ذات معنوية إحصائية عالية واحتمالية (P values) منخفضة وأقل من (٥٪). كما أن النموذج مستقر إذ إن إحصائية (F) مرتفعة (٢٤٢) وذات احتمالية منخفضة. أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت (٨٤٪) مما يعني أن المتغيرات التوضيحية تفسر (٨٤٪) من التغير في متغير الاستجابة، والمتبقي يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

يُستنتج من الجدول (٤) اثر السياسة المالية في المدى الطويل على الصادرات الصناعية في الدول جنوب شرق اسيا بالشكل الاتي:

- أ- أن تأثير الانفاق الحكومي على نمو الصادرات الصناعية في الاجل الطويل سلبي، معنى ذلك أنه إذا زاد الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة فإن الصادرات الصناعية ينخفض بمقدار (٣,٩٥) وحدة.
- ب- كما أن رصيد الموازنة له تأثير سلبي في زيادة الصادرات الصناعية قد يكون بسبب اثر المزامحة. فارتفاع عجز الموازنة الحكومية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تخفيض الصادرات الصناعية بمقدار (٤,٠٩) وحدة.
- ت- اما الإيرادات الحكومية بشكل عام والإيراد الضريبي بشكل الخاص فآثرهما على الصادرات الصناعية ايجابي، فزيادة الإيرادات الحكومية والإيراد الضريبي بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى ارتفاع الصادرات الصناعية بمقدار (٤,٢) و (١,٨) على التوالي

٤. نتائج تقدير السياسات المالية الأجل القصير

يوضح الجدول (٥) نتائج الأجل القصير باستخدام وفق نموذج متجه تصحيح الخطأ العشوائي.

جدول (٥): نتائج تقدير لسياسات المالية قصيرة الاجل في دول جنوب شرق اسيا

Panel Vector Error Correction Estimates
Dependent Variable: MA
Estimation Method: Seemingly Unrelated Regression
Sample: 1992 2020
Periods included: 29
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 87

Variables	Coff.	Std. Error	t_stat.	Prob.
MA(-1)	0.483176	0.110589	4.369119	0.0000
REV(-2)	3.217226	1.360915	2.364017	0.0187
TAX(-1)	1.402967	0.408374	3.435498	0.0007
EXP(-2)	-3.032201	1.246566	-2.432444	0.0156
S&D B(-1)	-3.872067	1.217859	-3.179405	0.0016
C	11063.14	2794.062	3.959518	0.0001
Cointq1	-0.287870	0.078830	-3.651782	0.0003
R-squared	0.715289	Mean dependent var		10186.79
Adjusted R-squared	0.618855	S.D. dependent var.		23936.23
S.E. of regression	14777.49	Sum squared resid		1.35E+10
LM χ^2	286	Durbin-Watson stat		1.979308
LM	68			

** significant at 5% level

- الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (EVIWS 10)
- يتم اختيار مدة الإبطاء الملائمة في ضوء معيار (Schwarz) وإحصائية (LM)

- يتبين من الجدول (٥) أن معاملات الفروق للصادرات الصناعية المتباطئ زمنياً والإيرادات الحكومية والإيرادات الضريبية و النفقات الحكومية وعجز او فائض الموازنة ومعامل حد الخطأ معنوية عند مستوى (٥٪). أما القدرة التفسيرية للنموذج فقد بلغت (٦١٪) التي تمثل نسبة التأثير للمتغيرات التوضيحية في متغير الاستجابة. تعني هذه النتائج من الناحية الاقتصادية،
- أن تأثير الصادرات الصناعية المتباطئ زمنياً لمدة واحدة ايجابي في الصادرات الصناعية الحالية في الأجل القصير، فعند زيادة صادرات الصناعية في المدة السابقة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع صادرات الصناعية بمقدار (٠,٤٨) وحدة،
 - اما الإيرادات الحكومية فتأثيرها ايجابي وان ارتفاع في الإيرادات الحكومية بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى ارتفاع صادرات الصناعية بمقدار (٣,٢) وحدة وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية
 - وبالنسبة للإيرادات الضريبية فعلاقتها مع الصادرات الصناعية ايجابية، حيث ان ارتفاع في الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة سيزيد من الصادرات الصناعية بمقدار (١,٤) وحدة. وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية
 - اما الرصيد الموازنة
 - والنفقات الحكومية فإن تأثيرها في صادرات الصناعية سلبي، فعند زيادة عجز الموازنة والنفقات الحكومية بوحدة واحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض صادرات الصناعية بمقدار (٣,٠٣) و (٣,٨) وحدة على التوالي وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية
 - وبالنسبة للسرعة التعديل في هذا النموذج ذات استجابة بطيئة جدا وأنها أقل من الواحد بكثير، إذ بلغت سرعة التعديل (-٠,٢٨) التي تعني المدة ثلاث سنوات وستة أشهر (٣,٥) التي تصل بها معلمة الأجل القصير (الصادرات الصناعية) إلى التوازن.
 - **اما من حيث الاختبارات التشخيصية** أن النموذج لا يعاني من مشاكل إحصائية، فهو لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، كون LM_{χ^2} عالية (٢٨٦) و باحتمالية (0.00)، ولا يحتوي النموذج مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت إحصائية (LM) (٦٨) و باحتمالية (0.00).

رابعاً: تقدير اثر السياسة النقدية على الصادرات في دول جنوب شرق اسيا

١. اختبار استقرارية لبيانات (Panel Data):

قمنا باستخدام اختبارين والتي هما (Fisher-PP و Fisher-ADF) لكشف عن درجة استقرارية البيانات (Panel Data) في كلا الحالتين (عند المستوى، والفرق الاول) للمتغيرات قيد الدراسة كما موضحة في الجدول ادناه: -

الجدول (٦): نتائج اختبار استقرارية لبيانات (Panel Data) للمتغيرات قيد الدراسة

النتيجة	p-Value	قيمة الاختبار	المستوى	نوع الاختبار	المتغير
UnStable	0.4855	5.46677	Level	Fisher-ADF	Ma
Stable	0.0000	43.6124	First D		
UnStable	0.5419	5.01470	Level	Fisher-PP	
Stable	0.0000	44.1898	First D		
stable	0.0013	21.8403	Level	Fisher-ADF	M2
stable	0.0049	18.6161	Level	Fisher-PP	
Stable	0.0185	15.2350	Level	Fisher-ADF	R
Stable	0.0003	24.9720	Level	Fisher-PP	
Stable	0.0045	18.8099	Level	Fisher-ADF	Inf
Stable	0.0002	26.7553	Level	Fisher-PP	
Stable	0.0000	98.6485	First D		
Unstable	0.1831	8.83519	Level	Fisher-ADF	Exch
Stable	0.0000	35.8888	First D		
Unstable	0.3138	7.07701	Level	Fisher-PP	
Stable	0.0000	46.6728	First D		

- المستويات المعنوية (P-Values) هنا تمثل (5%) أو أقل.
- المتغيرات المعنوية عند المستوى (I(0)) لا يحسب لها جذر الوحدة عند الفروق الأولى (I(1)).
- الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10).

يلاحظ من الجدول (٦) أن بيانات سعر الفائدة الحقيقي، وعرض النقدي الواسع، والتضخم مستقرة في المستوى (I(0)) عند مستوى معنوية (5%) سواء كانت عند اختبار (Fisher-ADF و Fisher-PP)، إذ بلغت قيم الاحتمالية لها أقل من (5%). أما أن بقية المتغيرات تستقر بعد أخذ الفروق الأولى لها حيث ان الصادرات الصناعية، وسعر الصرف الرسمي فهما مستقران عند (I(1)) في حالة عند مستوى معنوية (5%) سواء كانت عند اختبار (Fisher-ADF و Fisher-PP).

٢. اختبارات التكامل المشترك: Fisher- χ^2 Cointegration Test

إن الخطوة الثانية بعد اختبار جذر الوحدة واكتشاف أن هناك متغيرات غير مستقرة عند (I(0)) هي اختبار التكامل المشترك. يبين جدول (٧) نتائج اختبار (Fisher- χ^2) المطور من قبل (Maddala) و (Wu) لدول جنوب شرق اسيا من العلاقة طويلة الأجل.

جدول (٧): نتائج اختبار (Fisher- χ^2) للتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE (s)	Fisher Stat. (From Test)	Prob.	Fisher Stat. (From Max-Eigen Test)	Prob.
None	18.93	0.0043	16.66	0.0106
At most 1	12.22	0.0571	12.22	0.0571
At most 2	11.34	0.0612	11.23	0.0612

- الاحتمالية محسوبة باستخدام توزيع χ^2 .
- الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

يوضح الجدول (٧) أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وإن عدد متجهات التكامل المشترك اثنان، ذلك لأن قيمة الاحتمالية لم تتجاوز (5%) إلا عند الوصول للمتجه الثاني ولكل من إحصائية الأثر والقيمة المميزة. لذلك فإن هناك علاقة أجل طويل.

٣. نتائج تقدير نموذج السياسة النقدية طويلة الأجل

بعد اجراء اختبار تكامل مشترك لمتغيرات تم تقدير العلاقة طويلة الأجل لاثر سياسات النقدية على تحفيز الصادرات في دول جنوب شرق اسيا باستخدام تقنية (SUR)، لأنها قدمت أفضل النتائج.

• إن المتغيرات المستقرة عند المستوى (I(0)) لا تدخل في اختبار التكامل المشترك لأنها مستقرة بذاتها إلا إذا كانت متغير استجابة.

جدول (٨): نتائج تقدير العلاقة الطويلة لسياسات النقدية في دول جنوب شرق اسيا

Dependent Variable: MA
Method: Panel EGLS (Cross-section SURS)
Sample: 1990 2020
Periods included: 31
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 93

Variables	Coff.	Std. Error	t_stat.	Prob.
R	-0.022833	0.004715	-4.842295	0.0000
M2	0.003689	0.000498	7.401715	0.0000
Inf	-0.027599	0.008230	-3.353526	0.0012
EXC	0.004860	3.23E-04	15.03785	0.0000
C	4.655040	0.078999	58.92536	0.0000
R-squared	0.834960	Mean dependent var		1.734124
Adjusted R-squared	0.827937	S.D. dependent var.		1.715851
S.E. of regression	0.937331	Sum squared resid		70.59851
F-statistic	118.8896	Prob(F-statistic)		0.000000

** significant at 5% level

الجدول من اعداد الباحثان باعتماد على برنامج (EVIWS 10)

يُلاحظ من الجدول (٨) أن جميع المعاملات معنوية عند مستوى (٥٪)، إذ إن قيمة (t) ذات معنوية إحصائية عالية واحتمالية (P values) منخفضة وأقل من (٥٪). كما أن النموذج مستقر إذ إن إحصائية (F) مرتفعة (١١٨,٨) وذات احتمالية منخفضة. أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت (٨٢,٧٩٪) مما يعني أن المتغيرات التوضيحية تفسر (٨٢,٧٩٪) من التغير في متغير الاستجابة، والمتبقي يمثل تأثير متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

يُستنتج من الجدول (٨) اثر السياسة النقدية في المدى الطويل على الصادرات الصناعية في الدول جنوب شرق اسيا بالشكل الاتي:-
أ- أن تأثير سعر الفائدة الحقيقي على نمو الصادرات الصناعية في الاجل الطويل سلبي، معنى ذلك أنه إذا زاد سعر الفائدة الحقيقي بمقدار وحدة واحدة فإن الصادرات الصناعية ينخفض بمقدار (٠,٠٢) وحدة.

ب- كما أن معدل التضخم له تأثير سلبي في نمو الصادرات الصناعية. فزيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى تخفيض الصادرات الصناعية بمقدار (٠,٠٢٧) وحدة. لان اكثر الصادرات تعتمد على استيرادات مواد الخام من الخارج

ت- اما عرض النقدي وسعر الصرف فائهما على نمو الصادرات الصناعية ايجابي، فزيادة عرض النقدي بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى ارتفاع نمو الصادرات بمقدار (٠,٠٠٣٪)، وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية.

ث- كذلك بالنسبة لسعر الصرف فارتفاع دولار مقابل العملة المحلية تزيد من معدلات نمو الصادرات الصناعية في دول جنوب شرق اسيا بمقدار (٠,٠٠٤٪) وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية

٤. نتائج تقدير السياسة النقدية قصيرة الاجل

يوضح الجدول (٩) نتائج الأجل القصير باستخدام وفق نموذج متجه تصحيح الخطأ العشوائي.

جدول (٩): نتائج تقدير السياسة النقدية قصيرة الاجل في دول جنوب شرق اسيا

Panel Vector Error Correction Estimates
Dependent Variable: MA
Estimation Method: Seemingly Unrelated Regression
Sample: 1992 2020
Periods included: 29
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 87

Variables	Coff.	Std. Error	t_stat.	Prob.
MA(-1)	0.255076	0.105270	2.423074	0.0158

^{١١} في نموذج تصحيح الخطأ هناك نوعان من المتغيرات التوضيحية الداخلية والخارجية، فالمتغيرات الداخلية هي التي تكون غير مستقرة عند $(I_{(0)})$ ومستقرة عند $(I_{(1)})$ ، ويتم إدخال هذه المتغيرات من خلال أخذ الفروق لها، أما النوع الثاني من المتغيرات في هذا النموذج فهي المتغيرات الخارجية التي تكون مستقرة عند $(I_{(0)})$ ويتم إدخالها ضمن نفس المستوى لمزيد انظر:-

Asterious, Dimitrios and Hall. Stephen G., 2007, Applied Econometrics, P(327)

r	0.007759	0.002667	2.909305	0.0038
M2	0.001175	0.000569	2.065205	0.0396
Inf	-0.006690	0.002809	-2.381699	0.0177
EXC(-1)	0.000117	6.78E-05	1.718759	0.0865
C	0.021230	0.006463	3.285160	0.0011
Cointq1	-0.110895	0.028933	-3.832856	0.0001
R-squared	0.342225	Mean dependent var		0.031582
Adjusted R-squared	0.249462	S.D. dependent var.		0.046822
S.E. of regression	0.040563	Sum squared resid		0.128340
LM χ^2	985	Durbin-Watson stat		1.991703
LM	85			

** significant at 5% level

- الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (EVIWS 10)
- يتم اختيار مدة الإبطاء الملائمة في ضوء معيار (Schwarz) وإحصائية (LM)

يتبين من الجدول (٩) أن معاملات الفروق للصادرات الصناعية المتباطئ زمنياً وسعر الفائدة الحقيقي وعرض النقد والتضخم ومعامل حد الخطأ معنوية عند مستوى (٥٪). أما سعر الصرف العملة المحلية فهي غير معنوية إحصائياً نتيجة سياسة سعر الصرف في دول جنوب شرق اسيا وتمثلة بالثبات نسبياً. أما القدرة التفسيرية² للنموذج فقد بلغت (٢٤,٩٤٪) التي تمثل نسبة التأثير للمتغيرات التوضيحية في متغير الاستجابة. تعني هذه النتائج من الناحية الاقتصادية،

- أن تأثير الصادرات الصناعية المتباطئ زمنياً لمدة واحدة ايجابي في الصادرات الصناعية الحالية في الأجل القصير، فعند زيادة صادرات الصناعية في المدة السابقة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع صادرات الصناعية بمقدار (٠,٢٥) وحدة،
- اما عرض النقدي واسع فتأثيرها ايجابي وذلك لان زيادة في سيولة بوحدة واحدة ستؤدي الى ارتفاع صادرات الصناعية بمقدار (٠,٠٠١) وحدة
- وبالنسبة للمعدل التضخم فعلاقتها مع الصادرات الصناعية سلبية، حيث ان ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة سيخفض من الصادرات الصناعية بمقدار (٠,٠٠٦) وحدة.
- كذلك فإن تأثير سعر الفائدة الحقيقي سلب في صادرات الصناعية، فعند زيادة سعر الفائدة بوحدة واحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض صادرات الصناعية بمقدار (٠,٠٠٧) وحدة، الناتجة من توجيه الأموال نحو الادخار بدلاً من ارباح متأتية من الصادرات. إن سرعة التعديل في هذا النموذج ذات استجابة جيدة وأنها أقل من الواحد، إذ بلغت سرعة التعديل (-٠,١١) التي تعني المدة التي تصل بها معلمة الأجل القصير (الصادرات الصناعية) إلى التوازن. أما سعر الصرف الاجنبي فإنها غير معنوية وبالتالي ليس لها تأثير في الأجل القصير.
- **كما أن النموذج لا يعاني من مشاكل إحصائية**، فهو لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، كون (LM χ^2) عالية (985) وباحتمالية (0.00)، ولا يحتوي النموذج مشكلة الارتباط الذاتي، إذ بلغت إحصائية (LM) (85) وباحتمالية (0.00).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

- يمكن أن تساعدنا المتغيرات النقدية والمالية المذكورة سابقا في سياسات التصدير للدول الآسيوية في استخلاص بعض الدروس الايجابية والعامل الأكثر أهمية هو أن بيئة التجارة العالمية قد تغيرت إلى حد كبير عما كانت عليه في القرن لماضي اضافة إلى بعض الدروس السلبية فيما يتعلق بما يجب تجنبه أثناء اتباع مسار النمو للصادرات الصناعية.
1. فيما يتعلق بدروس السياسة المالية العامة، فإنها العامل الأهم تؤثر على رفع معدلات الصادرات أكثر من سياسات النقدية، وهذا لا تعني اهمال سياسات النقدية لان كلا السياستين ضرورية للحفاظ على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي. وهذا ما اكدته فرضية البحث
 2. من الضروري الحفاظ على الموازنة الحكومية في دعم وتشجيع الصادرات الصناعية، حيث يمثل الإنفاق العام احد الادوات الرئيسية في استقرار بيئة السياسة المالية وفي تصحيح اختلالات السوق لذلك يجب التعديل في الإنفاق وليس في جانب الإيرادات في الموازنات الحكومية.

² أحيانا يقوم الباحث بعملية تعظيم أو تكبير قيمة (R²) وبالتالي اختيار النموذج الذي له اعلى قيمة (R²)، على الباحث ان يهتم اكثر بالمعنى النظري أو المنطقي الخاص بالمتغيرات المفسرة وعلاقتها بالمتغير التابع ومدى معنوية هذه المتغيرات، لا يوجد في نماذج الانحدار الخطي ما يتطلب ضرورة وجود (R²) مرتفعة، وبالتالي موجود قيمة مرتفعة لـ (R²) ليس دليلاً لصالح النموذج والقيمة المنخفضة لـ (R²) ليست دليلاً ضد النموذج. لمزيد أنظر:

❖ دامودار كوجاراتي، (٢٠١٥)، الاقتصاد القياسي – الجزء الاول، مترجم، دار المريخ للنشر، الرياض ص ٢٨٢

٣. تؤدي الصادرات الصناعية دوراً هاماً في عملية النمو الاقتصادي في البلدان العينة. وتشير الدروس المستفادة من اقتصادات جنوب شرق آسيا إلى أهمية هذه السياسات في تعزيز وتشجيع الصادرات الصناعية.
٤. حاولت دول جنوب شرق آسيا الحفاظ على نمو الصادرات بمعدل أعلى وكان أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن هذا النمو المرتفع للصادرات هو حماية سعر الصرف الحقيقي من الارتفاع أي تخفيض أو تثبيت العملة المحلية مقابل دولار مثلما تفعل الدول المجاورة لها كالصين.
٥. فيما يتعلق بسياسات تعزيز الصادرات، من الواضح أن سياسة المالية والنقدية مستقرة لها أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو الصادرات الصناعية في دول جنوب شرق آسيا.

اما المقترحات

١. نقترح تصميم السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية) مع وجود رؤية مستقبلية تؤكد الاستمرارية تشجيع وتحفيز الصادرات الصناعية على المدى الطويل، وأن تكون إدارة سياسات الاقتصادية الكلية مرنة وحكيمة، وموجهة نحو السوق، وأن تتم معالجة الضغوط الأخيرة على النظم المالية بسرعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على نمو الاقتصادي في الأجل الطويل التركيز على سياسات الضرائب والإنفاق كوسيلة لزيادة الادخار العام وأن التحسينات في إدارة وأنظمة تحصيل الضرائب يمكن أن تقدم مساهمة قوية، وأن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة في هذه الدول - وهي أقل بكثير من مثيلاتها في العديد من الدول الأخرى، ويجب زيادة كفاءة إدارة الضرائب هي قنوات مهمة لزيادة الادخار العام، والاهتمام بتعزيز القدرات المؤسسية، وخاصة في مجال إدارة الضرائب.
٢. لا بد أن يكون الإنفاق الحكومة منتجا ففي أوقات الكساد يجب ان يساهم في انتشال الاقتصاد من حالته إلى حالة أفضل من خلال التأثير في الدخول للأفراد ومن ثم زيادة مستويات الاستثمار التي سوف يصبح عليها طلب بعد زيادة الدخول، كذلك من خلال تحسين كفاءة الاستثمار نتيجة إنشاء بنى تحتية جديدة.
٣. ينبغي أن يكون الدور للحكومات الدول العينة داعما للتصدير ومستمرأ ولا يقتصر على البدء في عملية التصنيع فحسب؛ ويجب أن يتكيف مع الظروف الجديدة ويتغير معها، وخاصة لمعالجة المشاكل الجديدة للسوق وكذلك إخفاقات الدولة والظروف الدولية المتغيرة باستمرار.
٤. أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية محددا رئيسيا لمعدلات الادخار والاستثمار. واعتماد على المدخرات الوطنية مترافقا مع التمويل الخارجي متاتي على شكل استثمارات.
٥. يجب مراقبة تأثير تدفقات رأس المال على سعر الصرف. مما يخلق آثار التغيرات الهيكلية في البيئة النقدية لهذه الدول (بما في ذلك السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف)، وتأثيرها على الأنظمة النقدية المحلية. والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار في العلاقة بين نمو النقود والتضخم والصادرات.
٦. ينبغي أن يكون الدور للحكومات الدول العينة داعما للتصدير ومستمرأ ولا يقتصر على البدء في عملية التصنيع فحسب؛ ويجب أن يتكيف مع الظروف الجديدة ويتغير معها، وخاصة لمعالجة المشاكل الجديدة للسوق وكذلك إخفاقات الدولة والظروف الدولية المتغيرة باستمرار.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

- ١- البنك الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، ٢٠٢٢، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢- الفتلاوي، حيدر مجيد عبود، (٢٠٢٠)، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان الاردن
- ٣- الكسواني، ممدوح الخطيب، ٢٠٠١، العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، دراسات الاقتصادية، السلسلة العمومية لجمعية الاقتصادية السعودية، المجلد الثالث، ص ٤٥-٩٦
- ٤- دامودار كوجارتي، (٢٠١٥)، الاقتصاد القياسي - الجزء الاول، مترجم، دار المريخ للنشر، الرياض
- ٥- طالب الله، رماح سيد عمر، ٢٠١٥، (اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مساهمة الصادرات غير البترولية في الحجم الكلي للصادرات خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، الخرطوم، السودان
- ٦- عاشور، احسان جبر، قياس وتحليل العلاقة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في العراق لمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية المجلد ١٣ العدد ٢ ص ١-٢٠
- ٧- عايب، وليد عبد الحميد، (٢٠١٠)، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان
- ٨- عبدالعال، خيري عثمان فريز فرج، (٢٠٢١)، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية.
- ٩- عنيبي لخضر و د. حاكمي بوفحص، (٢٠١٦)، اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٤، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية - المجلد ٢٨ العدد ١
- ١٠- منصور، نورة، (٢٠١٣)، دور ادوات السياسة النقدية في ترقيّة الصادرات خارج قطاع المحروقات - دراسة حالة الجزائر - من سنة ٢٠٠٧-٢٠١٠، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر
- ١١- يونيدو، تقرير التنمية الصناعية للعام ٢٠٢٢، النمو المستدام والتشغيل: دور الصناعات التحويلية والتغير الهيكلي، الأمم المتحدة، نيويورك.

ثانياً: المصادر العربية المترجمة

- 1- Abdul Aal, Khairy Othman Fariz Faraj, (2021), Tax Policy and Its Impact on Exports, Helwan Law Journal for Legal and Economic Studies.
- 2- Al-Fatlawi, Haider Majeed Aboud, (2020), The role of fiscal policies in addressing the problem of poverty, Dar Al-Yazouri Scientific Publishing, Amman, Jordan
- 3- Al-Kaswani, Mamdouh Al-Khatib, 2001, The relationship between the budget deficit and the current account deficit in the Kingdom of Saudi Arabia, Economic Studies, General Series of the Saudi Economic Association, Volume III, pp. 45-96
- 4- Aqbi Lakhdar and Dr. Hakimi Boufahs, (2016), The impact of macroeconomic variables on the balance of payments, a standard study of the case of Algeria during the period 2004-2014, Journal of Law and Human Sciences - Economic Studies - Volume 28, Issue 1
- 5- Ashour, Ihsan Jabr, Measuring and Analyzing the Relationship between the Trade Balance Deficit and the General Budget Deficit in Iraq for the Period (2003-2019), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 13, Issue 2, pp. 1-20
- 6- Ayeb, Walid Abdul Hamid, (2010), The Macroeconomic Effects of Government Spending Policy, Al-Hassan Modern Library for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon
- 7- Mansouri, Noura, (2013), The role of monetary policy tools in promoting exports outside the hydrocarbon sector - a case study of Algeria - from 2007-2010, Master's thesis, University of Arab Ben M'hidi, Faculty of Economic Sciences, Algeria
- 8- Talib Allah, Ramah Sayed Omar, 2015, (The impact of some macroeconomic variables on the contribution of non-oil exports to the total volume of exports during the period 2004 - 2014), Master's Thesis, Sudan University of Science and Technology, College of Business Studies, Khartoum, Sudan
- 9- UNIDO, Industrial Development Report for the year 2022, Sustainable growth and employment: the role of manufacturing industries and structural change, United Nations, New York.
- 10- World Bank, World Economic Outlook, 2022, Washington, DC, USA. Damodar Gujarati, (2015), Econometrics - Part One, Translated, Dar Al-Marikh Publishing House, Riyadh

ثالثاً: المصادر الاجنبية

- 1- Agus Maolana, 2004 SPENDING AND FOREIGN INVESTMENT ON EXPORTS, IMPORTS, AND ECONOMIC GROWTH IN INDONESIA, International Journal Of Entrepreneurship And Business Development) 7(1):148-156 DOI:10.29138/ijebd.v7i1.2543
- 2- Asterious, Dimitrous and Stephen G. Hall, (2007) Applied Econometrics A modern, Approach, revised Edition, Palgrave Macmillan, p297-298
- 3- Badi H. Baltagi, (2005), Econometric Analysis of Panel Data, 3rd e, John Wiley & Sons Ltd, England
- 4- David N. Hyman, 2011, Public Finance ,A CONTEMPORARY APPLICATION OF THEORY TO POLICY, 10E, South-Western, Cengage Learning, USA p526
- 5- Imamudin Yuliadi, Sari, N. P., Setiawati, S. A. P., & Ismail, S. H. (2024). The effect of exchange rate, inflation, interest rate and import on exports in ASEAN countries. Jurnal Ekonomi & Studi Pembangunan, 25(1),
- 6- **International Trade Statistical Yearbook**, (2019, 2020, 2021, 2022), for Years United Nations Statistical division, Washington DC
- 7- Narvaez, Raul Chamorro, (2012), The Composition of Government Spending and Economic Growth in Developing Countries: The Case of Latin America, OIDA International Journal of Sustainable Development, Vol. 5, No. 6 ,
- 8- O'Sullivan, Steven M. Sheffrin, Stephen J. Perez, 2018. Economics principles, applications, and tools, Ninth Edition Global Edition, Pearson, USA, pp232
- 9- **OCED, ADB, (2019), Government at a Glance Southeast Asia 2019, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264305915-en>.**
- 10- ROBERT J. CARBAUGH, (2020), International Economics, 7th edition, Cengage Learning, Inc, Boston, USA
- 11- Shrimoyee Ganguly, Rajat Acharyya, Rajat Acharyya, 2024, Money, Exchange Rate and Export Quality, The Journal of International Trade & Economic Development, Taylor & Francis Journals, vol. 33(1), DOI:10.1080/09638199.2022.2159059
- 12- **The World Bank International**, (2022), "World Development Report 2022, NEW YORK AND GENEVA
- 13- Tom Jacob, Rincy Raphael and Ajina V.S, (2021), Impact of Exchange Rate and Inflation on the Export Performance of the Indian Economy: An Empirical Analysis, BIMTECH Business Perspective (BSP)
- 14- **UNCTAD**, (2022). HANDBOOK International Statistical, New York and Geneva
- 15- **UNIDO**, (2022), ASEAN manufactured export Statistical data.
- 16- **USITC**, (2022), Handbook ASEAN Statistical, Washington DC